

ترميم الدور السكنية في العصر العثماني في ضوء الوثائق " دراسة حالة لدار زينب خاتون بالقاهرة "

د. / أحمد محمود عبد الغنى
أخصائي شئون تعليم - جامعة سوهاج

تعد الوثائق مصدرا مهما ورئيسا لدراسة الآثار الإسلامية في ضوء الإطار الوظيفي والمعماري، وذلك من خلال التعرض للوثائق التي ترصد المراحل المعمارية المختلفة للعمائر الإسلامية وظروفها الإنشائية، وخاصة دراسة وثائق الدور السكنية التي تعرض كثير منها إلى الاندثار سواء بفعل العوامل البشرية أو الزحف العمراني، وفقدت من أجل ذلك عديداً من التفاصيل المعمارية التي كان من شأنها إثراء الدراسات الأثرية المتخصصة، والتي تبرز ثراء العمارة الإسلامية ومرونتها وعبقريتها.

يتناول هذا البحث دراسة لمراحل ترميم الدور السكنية من خلال النصوص الوثائقية، والتي من أهمها وثائق الكشف والمقاييس التحضيرية والتثمينية، والتي تعد بمثابة تقارير فنية من المهندسين المختصين في ترميم العقارات خلال العصر العثماني، وبيان البعد الإداري المتبع لإجراء عملية الترميم المعماري للدور السكنية بما يضمن استمرارها في تادية وظيفتها، وهذا من شأنه تحقيق الكفاءة المعمارية المطلوبة.

يهدف البحث - فضلا عن النشر العلمي لمقايسة ترميم عثمانية- إلى إلقاء الضوء على وثائق الكشف التي لا تخفي أهميتها علي المهتمين بهذا المجال من الدراسات الأثرية، كما يتضمن البحث تتبع الترميمات التي أجريت بدار وقف زينب خاتون بالقاهرة خلال العصر العثماني، تلك الدار التي تقف عمارتها شاهدة على عمارة عصرين متتالين وهما العصرين المملوكي والعثماني.

نوعيات ووثائق الكشف:

تختلف وثائق الكشف وتتنوع بحسب مراحل الترميم للعمائر المختلفة، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف وثائق الكشف إلى عدة أنواع، وهي كالتالي:

• وثائق الكشف على الأراضي:

يأتي دور هذا الكشف في حالتين؛ أولهما أن بعض التصرفات الشرعية المتمثلة في بيع الأراضي أو تأجيرها تستلزم عملية الكشف على تلك الأراضي لبيان قيمتها ومدى صلاحيتها للزراعة، وأغلب حالات البيع والتأجير لهذه الأراضي كانت بغرض الاستفادة من تلك الأراضي في البناء عليها، وذلك بعد إثبات عدم صلاحيتها للزراعة، وفي مثل هذه الحالة يستدعي الأمر عمل كشف عن طبيعة الأرض، ومدى صلاحيتها للبناء^١.

أما الحالة الثانية فهي تظهر عند هدم الدور السكنية تماما، وفي مثل هذه الحالة يقوم المختصون بالأراضي وعيوبها بالكشف على هذه الأرض ومدى صلاحيتها للبناء ووضع الأساسات، وتحديدتها وعدم الخروج عن سمت الجوار السكني المحيط بالدار التي سيتم تشييدها، وفي هذه الحالة يكون المهندس أحد الشهود على هدم الدار وإعادة بنائها^٢.

• وثائق الكشف على الأساسات والجدران:

يقوم المهندسون بالكشف عن أساسات الدور السكنية سواء في مراحلها الإنشائية الأولى، لبيان مدى التزام أصحاب تلك الدور بحق الطريق، أو الكشف عن الحالة الإنشائية لتلك الأساسات في حالة تجديد الدار وترميمها، وأغلب حالات الكشف على الأساسات تظهر عند حدوث حالات اعتداء على الطرق سواء طرق خاصة أو عامة^٣.

أما بالنسبة للكشف على الجدران فلا يقوم المهندسون بالكشف عن الجدران إلا في حالتين رئيسيتين؛ الحالة الأولى عند قسمة الدور، حيث يقوم المهندسون بالكشف عن جدران وحوائط الدار المراد قسمتها لإفراز حصة كل قسم من أقسام الدار، وتحديد الجدران اللازم إزالتها وكذلك الحوائط المراد بناؤها لإتمام عملية القسمة والفصل بين أجزاء الدار، أما الحالة الثانية فهي تظهر عند حدوث النزاع بين سكان الدور المتجاورة سواء النزاع على الجدران والحوائط المشتركة، أو النزاع على الجدران المتهدمة إثر نزوح الماء من المجاريير والأقصاب، ودفع التكاليف اللازمة لترميم الجدران، ففي مثل هذه الحالة يقوم المهندسون بسرعة الكشف على هذه الحوائط والجدران القائم عليها النزاع، والفصل في هذه المسائل بين سكان هذه الدور بما يتراءى للمهندسين في ضوء الضوابط الفقهية الحاكمة لذلك في ضوء قاعدة نفي الضرر^٤.

• وثائق الكشف على المباني:

وهي أكثر أنواع وثائق الكشف التي سجلت بالمحاكم الشرعية خلال العصرين المملوكي والعثماني على حد سواء^٥، وذلك لارتباط هذا النوع من وثائق الكشف بالمعاملات والتصرفات الشرعية القائمة بين أصحاب المنشآت

المختلفة، ويتم الكشف على المباني بأنواعها في عدة حالات؛ أولها الرغبة في تجديد وترميم المبنى، وثانيها التصرفات الشرعية في الدور السكنية كالبيع والشراء أو الإيجار والاستبدال، وتتطلب تلك التصرفات عمل كشف على هذه الدور وتحديد قيمتها المالية أو الإيجارية، أما الاستبدال فلا يتم إلا بعد إجراء الكشف على الدار المراد استبدالها وبيان حالتها المعمارية التي تستدعي عملية الإبدال، حيث إن شرط الاستبدال هو المحافظة على حالة الدار الموقوفة من التخريب، فلا يقبل القاضي إتمام الاستبدال إلا بعد الاطلاع على تقرير المعاينة المقدم من مهندسي الكشف وأرباب الخبرة المعمارية، وإثبات عدم صلاحية الدار للسكن وعدم انتفاع جهة الوقف بها، ولهذا يقرر القاضي موافقته باستبدال تلك الدار^٦.

أهمية وثائق الكشف:

تتضح أهمية وثائق الكشف من خلال تنوع هذه الوثائق ودورها في تسجيل المراحل الإنشائية المختلفة لجميع المنشآت، حيث تأتي وثائق الكشف لتضيف مصدرا من المصادر المهمة في دراسة هذه النوعية المهمة من العمارة السكنية، حيث كشفت عن الإجراءات التنفيذية لإجراء عملية الترميمات المعمارية بالدور السكنية، وما يتبع ذلك من إجراءات قانونية مؤسسة على ضوابط فقهية تُنفذ في ضوء عملية الهدم والبناء، وتكشف هذه الوثائق أيضا عن بعض التطبيقات التي تُنفذ دون أن تتخذ إجراءات قانونية شرعية، كما أن هناك أبعاد إنشائية حاکمة لهذه الترميمات منها ما هو مرتبط بتوفير متانة البناء وتكامل الأداء الوظيفي للدار السكنية، وقد كان لتلك الوثائق أيضا الفضل في الكشف عن الظروف الإنشائية لهذه الدور السكنية، والتعرف على المحيط

العمراني للدور وما تعكسه من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وما يتبع ذلك من دراسات متعمقة لتلك الدور.

ويشترط في ترميم الدور السكنية أو بعض وحداتها وجود إذن من القاضي الشرعي، وهو ما أطلقت عليه الوثائق " الإذن الحكمي"، حيث إنه يتوجب عند إعادة البناء أو إجراء الترميم صدور الإذن الحكمي من القاضي الشرعي^٧، وهذا الإذن يتطلب عمل كشف من قبل المختصين في معاينة العقارات على الأماكن المراد إعادة إنشائها، واتباع الإجراءات الإنشائية الواجب مراعاتها عند إعادة البناء^٨.

كما أن وثائق الكشف لها دور مهم في تحديد المبالغ التي يحتاج إلى صرفها صاحب الدار في ترميم الأجزاء المتهدمة من داره، وذلك بعمل مقايسة تثمينية تتضمن تكاليف مواد الإنشاء وتجهيز الأرض للبناء ثم تكاليف الإنشاء وأجرة العمال على اختلاف طوائفهم وحرفهم، فعندما كشف المهندسون على إحدى الدور السكنية المتخربة بخط الجودة، والذي كان قد أصبح مأوى للصوص والمفسدين، فرأى المهندسين ضرورة إعادة بناء الأجزاء المتخربة من الدار وترميمها حتى لا تضر بالجار والمار، وقد وضع المهندسون تصور معماري لما يصلح إعادة بنائه محل الأماكن المتخربة، وكان مبلغ الصرف على هذه الترميمات ؛ آلاف نصف فضة^٩.

الكشف على الدور السكنية من أجل الترميم:

يتم الكشف على الدور السكنية من خلال مرحلتين؛ أولهما عندما يلجأ أصحاب الدور السكنية أو نظار الدور الموقوفة إلى ترميم وتجديد دورهم السكنية، سواء كان هذا الترميم مرتبط بتصرف من التصرفات الناقلة للملكية، أو تعرض تلك

الدور إلى الهدم إثر تقادم الزمن، وفي هذه الحالة يقوم المهندسون بالكشف عن الحالة الإنشائية للدار، ومعاينة جميع وحدات الدار بما فيها من عناصر معمارية وإنشائية، ووضع خطة لترميم تلك الدار وما تحتاج إليه من مواد بنائية لاستكمال عملية الترميم بما يتوافق مع الوحدات القديمة الباقية للدار، وكذلك تقييم مصاريف الترميم وأجرة القائمين على تنفيذ عملية الترميم، وذلك في محاولة من المهندسين في إخراج تلك الدار بصياغة معمارية سليمة معماريا ووظيفيا.

وثانيهما تتم بعد الانتهاء من عملية ترميم الدار، حيث يقوم المهندسون بتقييم للإجراءات الإنشائية التي تمت بالدار، وبيان ما تم تجديده وإعادة بنائه، ومراعاة اتباع الأساليب الإنشائية السليمة، والمعاينة الدقيقة وإثبات ذلك بالتقرير المقدم إلى القاضي، وذلك لضمان نجاح عملية الترميم والحفاظ المعماري للدار، وكان لا يتم التصديق على ما صرفه الناظر على عملية الترميم إلا بعد هذه المرحلة من الكشف.

الإجراءات القانونية للكشف على الدور السكنية:

بعد الإشارة إلى نوعيات وثائق الكشف وبيان مدى أهميتها، يجب إلقاء الضوء على الإجراءات القانونية التي تسير وفقها عملية الكشف، فبداية يجب التنويه على أن عملية الكشف لها ثلاثة أركان؛ الركن الأول ناظر الوقف أو مالك الدار، والركن الثاني القاضي الشرعي، والركن الثالث فريق المهندسين ومعاونيهم، وقد استطاع الباحث - بعد الوقوف على عشرات وثائق الكشف - أن يرصد بكل دقة تلك المراحل التي تمر بها عملية الكشف.

تبدأ هذه الإجراءات بأن يقوم ناظر الوقف - الذي يريد ترميم وتجديد الدار الموقوفة - بتقديم طلب إلى القاضي الشرعي يلتمس فيه موافقة القاضي على الإذن له بإجراء ما يريد تنفيذه بتلك الدار، ثم يصدر القاضي قراراً بتشكيل فريق الكشف المكون من أرباب الخبرة المعمارية من مهندسين وغيرهم، ويقوم القاضي بتكليفهم للكشف عن ذلك، ثم يقوم المهندسون بالكشف وإعداد تقرير للقاضي، وبناءً على رأي المهندسين يعطي القاضي الإذن لصاحب الدار بالترميم، وبعد انتهاء الترميم يقوم المهندسون بمعاينة الدار وعرض ما تم تنفيذه على القاضي، ثم يصدر القاضي حكماً بصحة ما صرفه الناظر على هذا الترميم، ومثل هذه الإجراءات وترتيبها توضح ما كان يتبع من إجراءات تضبط عملية تنظيم البناء.

الإجراءات الإدارية المتبعة عند تنفيذ الترميمات المعمارية:

تبين من خلال وثائق الدور السكنية أن هناك إجراءات إدارية وقانونية وتنفيذية لابد من اتباعها في تنفيذ تلك الترميمات، وهذا الأمر يتطلب من المهندس رؤية إنشائية يستطيع من خلالها صياغة الترميمات المعمارية التي يمكن للدار من خلالها تأدية وظيفتها على أكمل وجه، وذلك بما لا يخل بالجوانب الإنشائية الواجب مراعاتها في هذا الأمر.

وتتمثل الجهات الإدارية المعنية بتنفيذ الترميمات المعمارية في ثلاث جهات؛ الجهة الأولى تتمثل في السلطة الإدارية ويمثلها القاضي الشرعي ومن ينوب عنه، والجهة الثانية تتمثل في ذوي الخبرة وأهل الاختصاص من المهندسين^{١٠} ومعاونيهم، والجهة الثالثة تتمثل في مالك الدار

وإمكانياته وحاجاته الشخصية، وينعكس دور تلك الجهات في اتباع الإجراءات التنفيذية لإجراء عملية ترميم الدور السكنية، وما يتبع ذلك من إجراءات قانونية مؤسسة على ضوابط فقهية، كما تكشف تلك الإجراءات عن بعض التطبيقات التي تُنفذ دون أن تتخذ إجراءات قانونية شرعية، وهذا يؤكد وجود أبعاد إنشائية حاكمة لهذه الترميمات منها ما هو مرتبط بتوفير متانة البناء لتحقيق وظيفة الدار بشكل سليم، وهذا يحقق بدوره البعد الإنشائي، ومنها ما هو مرتبط بتوفير تكاليف البناء، وهو ما يحقق البعد الاقتصادي.

➤ كيف تتم إجراءات ترميم الدور السكنية؟

يتم تنفيذ الترميم من خلال الخطوات التنفيذية التي تعد بمثابة تطبيق عملي للإجراءات الإدارية والقانونية المتبعة في تنفيذ تلك الترميمات، حيث إنه بعد التعرف على النواحي القانونية في تنفيذ الترميم، يلاحظ أن المهندسين مكلفون بالعمل الأساسي في تلك العمليات، لأنهم هم من يقوموا بعمل تقرير مفصل عن الحالة الإنشائية للدار، وما يتوجب على مالك الدار فعله أثناء إجراء أي ترميم أو تجديد معماري، ووضع خطة الترميم المتبعة من قبل المهندسين، وقد تبين من خلال دراسة وثائق الدور السكنية أنه أصبح من المتعارف عليه أن صاحب الدار قبل أن يقوم بترميم الأجزاء المتهدمة عن طريق إعادة بنائها، لابد أن يستدعي طائفة المهندسين للكشف على الدار، ومعرفة ما تخرب منها، وما يجب

هدمه وإزالته، وما يتوجب تنفيذه من إجراءات إنشائية تضمن جودة الصياغة الإنشائية للوحدات والعناصر المراد إعادتها سواء كما كانت في الأصل، أو تعديلها عما كانت عليه بما لا يضر بالحالة الإنشائية للدار^{١١}.
الخطوات العملية لتنفيذ الترميمات المعمارية:

تقدم غالب الوثائق التي رصدت الترميمات التي حدثت بالدور السكنية العثمانية بمدينة القاهرة صياغة مختصرة لتلك الخطوات التنفيذية بشيء من الترتيب، ومن ذلك ما ورد بإحدى الوثائق من " أن مالك الدار بعد أن ملك منفعة داره على الوجه المسطور والأسباب المشروحة وصاغ له الانتفاع بذلك شرعا عنَّ له فعل ما سيذكر فيه وهو أنه هدم أبنية المكان المذكور وحفر أساساتها ونقل أتربة ذلك إلى الكيمان وأحضر لذلك المؤن المتقنة والآلات المحكمة من جير وجبس وطين ورماد وطوب وبلاط ومجاديل ودبش وأحجار نجيت وأخشاب متنوعة ومسامير وأغلاق وحبل وناشوش ودبلاق وحبل وأنفار معمرجية من بنائين وفعلا ومهندسين ونجارين ونشارين ومبطين وحجارين وغير ذلك مما احتاج الحال إليه وتوقف أمر العمارة وتامها عليه، وأنشأ وعمر وبني وجدد محل ذلك ما يرغب في بنائه من غير بروز عن الأصل ولا ضرر بمار ولا ببناء جار"^{١٢}، وهنا يمكن القول أن فحوى هذا النص الوثائقي يتضمن العوامل الإنشائية المتبعة في هدم الدور وإصلاح الأرض حتى تكون صالحة للبناء، وتوفير مواد البناء الجيدة التي تحقق متانة البناء، وإحضار العارفين بالأبنية

ومعاونيهم لإتمام تلك الإنشاءات أو الترميمات بطريقة بنائية سليمة، كما يتضمن فحوى النص ترتيب دقيق لما يتم اتباعه من خطوات إثر تنفيذ أي ترميمات معمارية بالدور السكنية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن دور المهندسين لا يقتصر على متابعة النواحي الإنشائية، ولكنهم هم المسئولون عن وضع المقاييسات وتحديد المبالغ التي يحتاج إلى صرفها صاحب الدار في إعادة بناء الأجزاء المتهدمة من داره، وذلك بعمل مقاييسة تقييمية تحدد تكاليف مواد الإنشاء وتجهيز الأرض للبناء ثم تكاليف الإنشاء وأجرة العمال على اختلاف طوائفهم وحرفهم^{١٣}.

➤ المقاييسات التقييمية والتحضيرية:

تعد تلك المقاييسات من أهم الخطوات التي يحرص المهندسون على إتقانها، لأن هذه المقاييسات بمثابة خطة تنفيذية تضمن الانتهاء من الأعمال الإنشائية المصاحبة للترميمات المعمارية بشكل سليم، وذلك في ضوء توافر المصاريف اللازمة لتحضير مواد البناء ودفع أجرة القائمين على هذه الأعمال البنائية، وذلك لضمان استمرارية تنفيذ الترميمات دون توقف، وأسهمت الوثائق في ذكر تفاصيل بعض المقاييسات، ويستشف من ذلك تطبيقاً عملياً لتلك المقاييسات ودور المهندسين في ضبطها بما يتوافق مع الحالة الإنشائية لكل دار.

وفيما يلي عرض لإحدى المقاييس التي أوردتها الوثائق بشكل مفصل، وهي وثيقة تتضمن مقاييساً تقييمية وتحضيرية لتجديد وترميم دار مصلي أغا دار السعادة، وقام فريق الكشف بضبط البناء المستجد ضبطاً شافياً من البناء الذي جدده وعمره وأنشأه، فكان جملة البناء الجديد سفلاً وعلواً ٨٤٠٠ ذراعاً، وخمن المهندسون على مصرف ذلك ١٠٦ ألف نصف فضة، ومصرف حفر الجدران وتنقيب الأرض ٦ آلاف نصف فضة، وجمعت الأخشاب بالضبط والتحرير، وكان ثمن الآلات الهالكة والمصاريف والأجور ٧٩٩١٥ نصف فضة^{١٤}.

وكان فريق المهندسين يتكون من سليمان محمد البجع، بيير بن عبد الواحد، أحمد يحيى الطولوني، محمد حجازي الطويل، شحادة أبي النصر، أحمد بن علي، السيد إبراهيم سالم، الحاج شرابي بن سليم الجعفري، عبد الرحمن بن سليمان، إسماعيل بن عبد الرسول، الحاج مصطفى ابن عبد القادر جاد الله بن غنام، وتنوعت الترميمات التي تم تنفيذها بدار مصلي أغا في إنشاء وحدات جديدة مضافة على التخطيط الأصلي، وترميم الوحدات القديمة، وتمثلت الوحدات المستجدة في القصر الكبير الكائن علو القاعة المكمل بالبلاط الكدان والشبابيك والخزانة الكبرى التي من داخله، والمحل المركب علو الدعامات، والمحل الكائن سفله، والقصر الكبير المطل على الحوش، والكلار والمطبخ السفلي، وإنشاء الكتف الحامل للكلار، وحمام^{١٥}.

وتمثلت أعمال التجديدات في تجديد الدهليز الكبير وعلوه المتوصل منه لبيت الحريم، وتجديد عمارة الحوش، وترميم المنظرة التي بالحوش، تجديد ديكورية بظاهر الحمام، تجديد سواتر في العلو، وتجديد أقصاب من تخوم الأرض إلى العلو، وتجديد الساقية والششمة، وقد بلغت قيمة إجمالي تنفيذ هذه الترميمات مبلغ قدره ٢٧٥ ألف نصف فضة^{١٦}.

ويلاحظ من خلال ما سبق تنوع صور الترميمات المعمارية التي أحدثها مصلي أغا بدار سكنه، وهو بمثابة تعديل شامل للتكوين المعماري القديم للدار، ولهذا يتضح ضرورة عمل مقايسة تشمل خطوات تنفيذ هذه الترميمات، وكذلك تقييم تكاليف هذه الأعمال المعمارية من أجرة قائمين على العمل أو ثمن أدوات ومستلزمات هذه الأعمال.

وفيما يلي تفصيل لتلك المقايسة من خلال الجدولين التاليين:

- جدول (رقم ١) يبين تقييم مواد البناء اللازمة لإجراء الترميمات المعمارية بالدار:

الثلث	العدد	مادة البناء
٤٧٣٦٠ نصف فضة	١٧٨٣ قطعة	الأخشاب
٩ آلاف نصف فضة	٦٠٠ أردب	الجبس برسم العقود
١٣٦٠٠ نصف فضة	٦٨٠٠ حجرا	الحجر النحيت
١٢٠٠ نصف فضة	٤٠٠	مجاديل الحجر برسم الأقصاب
٣٧٠ نصف فضة	٣٧	حرمادات من الحجر الأحمر
١٠٧٥ نصف فضة		زيت طيب للحمام

أعمدة رخام	٢	٦ آلاف نصف فضة
بلاط	٢٧٠٠ قطعة	٢٧٠٠ نصف فضة
حصير حلف برسم السقوف وبوص		١٥٩٠ نصف فضة
أغلاق ودساتر وقصارى		١٨١٢ نصف فضة
حبال وسلب حلف برسم الأساقيل والدواب		١٢٠٠ نصف فضة
حديد مضروب متنوع		٣٨٥٢ نصف فضة
عدة للحمير برسم تحويل الأتربة وزناويل		٢٦٦٣ نصف فضة
مجارير وبزابيز للحمام		٥٤٠ نصف فضة

- جدول (رقم ٢) يبين تقييم أجور ومصارييف طوائف المعمار والفنات المشاركة في تنفيذ البناء:

نوع الطائفة	الثلث
نجارين	٦٤٨٠ نصف فضة
خراطين	١٩٣٦ نصف فضة
نشارين في شق الأخشاب	٢٣٩٢ نصف فضة
مبلطين ومبيضين وسباكين	٧٠٠ نصف فضة
قصابين	٨٠٠ نصف فضة و ٤٠ غرش نصف
سواقين على الحمير	٣ آلاف نصف فضة
سواقين على الجمال	٦ آلاف نصف فضة
حمالين الأخشاب ونقلها لأرض الدار	٢٦٠٧ نصف فضة

ومن خلال الجدولين السابقين يتبين مدى أهمية المقاييسات في الكشف عن دقة المتابعة المعمارية من قبل المهندسين في اختيار أفضا مواد بنائية تضمن متانة البناء، وكذلك يتضح من خلال المقاييسات مدى براعة المهندسين في حصر الكميات التي تلزم التجديدات التي سيحتاج إلى تشييدها مصلى أغا، وورد بالمقاييسات ما يؤكد أن عملية البناء أو عملية إعادة البناء تتم في إطار منظم جدا، وما يتبع ذلك من إجراءات قانونية مؤسسة على ضوابط فقهية تُنفذ في ضوء عملية الهدم والبناء، وما هو مرتبط بتوفير متانة البناء وتكامل الأداء الوظيفي للدار السكنية، ومثل هذه الإجراءات وترتيبها توضح ما كان يتبع من إجراءات تضبط عملية تنظيم

أولاً: نشر مقاييسات ترميم عثمانية لإحدى الدور السكنية:

" لدي الحاكم الحنفي أشهد عليه المعلم عبد الجواد بن عبد الكريم / وشقيقه المعلم بركات والمعلم علي بن علي بن محمد الشهير بالطويل المهندسين بالديار المصرية شهوده الإشهاد / الشرعي في صحتهم وسلامتهم وطواعيتهم واختيارهم أنه صرف لهم وعلى يديهم من الشيخ محمد بن الشيخ شهاب الدين / أحمد بن الشيخ سعد البركة علي الداودي بمبلغ قدره من الفضة الجديدة أربعة آلاف نصف وتسعمائة / نصف وأربعون نصفاً واستهلك ذلك على يديهم وبمن استعانوا به من معلمين بنائين ونجارين / ومبليطين ونحاتين وفعلا وسقائين وأجرة فعلا وثمان مائة من حجر وطوب ورماد وقصرمل / وجبس وبلاط وخشب وبوص

ومسار وأنخاخ وناشوش وجريد وجير المعين ذلك جميعه بالقائمة / النصف التي من مضمونها ما صرفه الشيخ شمس الدين محمد المستأجر لجميع المكان / الكائن بالتبانة بالقرب من جامع المارديني المجاور لوقف خليل السلاخوري ولمصبغة الشرفي يحيي / الجاري في تواجره المدة الطويلة المعينة بالحجة المسطرة بمحكمة الصالحية بالحانبله من الشيخ علي بن الشيخ ناصر الدين الناظر الشرعي على المكان المذكور المؤرخة في سابع عشر ذي القعدة الحرام / سنة تسع وثمانين وتسعمائة المتضمن المكان المذكور الآن على رواقين وطبقة واسطبل / وحانوت مستجد بواجهة المكان استجده المستأجر ورسم المكان المذكور على يد من ذكر أعلاه / من المهندسين المذكورين وعلى يد محمد بن المنجم وولده يوسف ومن استعانوا به في مدد منصرفه / أولها أوائل المحرم الحرام سنة اثنين وتسعين وتسعمائة وآخرها سلخ ذي الحجة سنة خمس وتسعين وتسعمائة الصرف / الشرعي المعين ذلك والمبين قرينه كما نص وشرح المذكورة المشروح قرينه على ما نص / وشرح وبين وفصل قرينه بتمام ذلك وكماله ولم يتأخر من ذلك شئ لأجل باعترافهم / وذلك يشهد له ويصدقهم على ذلك الشيخ محمد المستأجر المشار إليه أعلاه تصديقا شرعيا / وعليهم كتبوا ذلك عند الاحتياج اليه وتصادقوا على ذلك كله التصديق الشرعي (بياض بالوثيقة) الحكم الشرعي المستوفي للشرائط الشرعية من دعوى

النوع	الكمية	الثمن
جير	١٠٥ قنطار	٤٣٠
جبس	٣٤ أردب	٣٤٠
رماد وقصرمل وطين وملح		١٤٠
حجر قديم		١٣٠

شرعية صدرت في ذلك لديه من الشيخ إبراهيم بن تاج الدين على
الشيخ محمد المشار إليه واعتباره ما يأتي اعتباره شرعا / في رابع
عشرين جمادي الأول سنة ثمان وتسعين وتسعمائة^{١٧}
نشر قائمة الصرف بالمقايسة المنشورة:

٣٣٨	٣٣ ألف	طوب قديم وجديد
١٣٣		بلاط كدان
٤٨		خشب
٧٣		مسمار
٨٤		حرير وقماش

ويتبين من خلال النص الوثائقي أن ترميم الدور السكنية كان يحتل موقعا مهما لدى الدولة العثمانية، فهذه المقايسة التحضيرية التي تتضمن مواد البناء اللازم توافرها بالدار المراد ترميمها، وكذلك علاقة الترميمات التي تحدث بالدور السكنية بالحياة الاجتماعية لدي ملاكها، تعكس وجود أبعاد إدارية في العمارة الإسلامية بمختلف فروعها.

التقارير النهائية لتنفيذ الترميمات المعمارية:

يتم معاينة الدار بعد الانتهاء من تنفيذ الترميمات المعمارية بالدار، حيث يقوم المهندسون بتقييم الإجراءات الإنشائية التي تمت بالدار، وبيان ما تم تجديده وإعادة بنائه، ومراعاة اتباع الأساليب الإنشائية السليمة، والمعاينة الدقيقة وإثبات ذلك بالتقرير المقدم إلى القاضي، وذلك لضمان نجاح عملية الترميم والحفاظ المعماري للدار، ومدى مراعاة الأسس الإنشائية في

تعديل الدور، واحترام حقوق الجوار السكني، وعدم الإضرار بحقوق الجيران، ومن خلال هذه التقارير النهائية يتم التعرف على الإجراءات الإنشائية التي يتم على أساسها تقييم عملية التعديل المعماري.

بيع الجدران والأنقاض كبعد إنشائي في ترميم الدور:

رصدت وثائق البيع والشراء بعض الظواهر المتعلقة بالحالة الإنشائية للدار السكنية، ومن هذه الظواهر بيع الجدران والحوائط المتبقية من الدور المتخرية للاستفادة منها بالدور السكنية الملاصقة لها، ومن ذلك ما أورده إحدى الوثائق من أن على جاويش اشترى من سالم عبد الله جميع الجدار الشرقي المبني بالحجر والديش، وذلك بالزقاق النافذ المتوصل منه إلى سوق السلاح وسويقة الغزي، وكان هذا الجدار يجاور الباب الموصل لدار على جاويش من الجهة الغربية، وكان طول هذا الجدار عشرة أذرع، وعرضه ذراع، كما اشترى أيضا جميع صدغ باب الدرب المبني بالحجر من الجهة الغربية، وكان هذا الصدغ مربع المسقط حيث بلغ طوله ذراع إلا قيراطين، وكان يجاور الجدار الغربي لدار على جاويش بظاهر طاحون دار سالم، ثم اتفق على جاويش "المشترى" على أن لا يفتح بجداره الغربي الملاصق لجدار سالم "البائع" طاقات أو مناور أو شبابيك^١، وجدير بالذكر أن هذا البيع والشراء للأجزاء المتبقية من الدور المتهدمة من شأنه أن يفسر كثيرا من الحالات المعمارية الغامضة التي تحدث بالدور السكنية، كما يلاحظ أن هناك ضوابط فقهية تنفذ على

أساساتها تلك التصرفات التي تضمن حرية التصرف للبائع والمشتري في ملكيته الجديدة.

وقد تبين في ضوء الوثائق انتشار ظاهرة بيع أنقاض البناء التي تتخلف إثر التصرفات المعمارية المختلفة التي تحدث بالدور السكنية^{١٩}، وكان بيت المال هو المسئول عن بيع الأنقاض المتبقية من الدور الموقوفة^{٢٠}، ويلاحظ في ضوء الوثائق أن تهدم الدور السكنية وتخربها كان من الأسباب التي دفعت إلى ظهور بيع الأنقاض للاستفادة منها وإعادة استخدامها^{٢١}، ومن ذلك ما ورد بإحدى الوثائق من مالك إحدى الدور السكنية استفاد من الأنقاض التي اشتراها من الدار المجاورة له بعد تهدمها، وقام بإحداث تعديلات معمارية بداره تتمثل في إنشاء بعض العناصر المعمارية الجديدة مع ما أضيف لذلك من الأنقاض القديمة وأعيدت في العمارة^{٢٢}.

وقد حددت الضوابط الفقهية هذه المسألة وبينت شروط بيع الأنقاض والجدران بالنسبة للدور السكنية الموقوفة، ومن ذلك ما ورد بإحدى الوثائق من أن ملاك إحدى الدور السكنية الكائنة بخط الباطنية برأس درب البرقي أراد أن يبيع داره بعد أن تخرب بناؤها وصارت مستهدمة مسلوبة المنفعة ساقطة بعضها على بعض ولا تصلح للسكن، وذلك بعد أن كانت تشتمل سابقا على مساكن لائقة للسكن وما أضيف إليها في وقت لاحق من إنشائها وصار من منافعها وحقوقها واختلط بها من

الأروقة الحبيس والبئر الماء المعين والمسطبة، وكانت أنقاض تلك الدار تشتمل على طوب ودبش وأحجار نحيت وبلاط وأخشاب وأبواب وأعتاب، وقد عرض الأمر على القاضي الشرعي فأجابهم عملا في ذلك بما أفاده علماء الإسلام في جوابهم على سؤال صورته " ما تقول السادة العلماء فيما إذا تخرب مكان موقوف وصار لا ينتفع به بوجه من الوجوه لكونه مشحونا بالأتربة وليس له ريع يعمر منه ذلك، فهل يجوز في هذه الحالة بيع أنقاضه منه من حجر وطوب وخشب ام لا؟ أفيدوا بالجواب فأجاب عنه الشيخ محمد العروسي الشافعي شيخ مشايخ الإفتاء والتدريس بالأزهر بما نصه " الحمد لله ذكر الشيخان " الرافعي - النووي" خلافا في بيع الدار الموقوفة المستهدمة أو التي أشرفت على الانهدام، ولم يوجد ريع في الوقف يعمر به ففيل بالجواز ورحجاه سواء أكانت موقوفة على مسجد أو لا، وعمل المتأخرون بالجواز في بيع البناء والجدر دون الأرض فلا يصح بيعها، وقال الشهاب الرملي وولده والحمل أولى من التصفية، والأنقاض يجوز بيعها بإذن من الحاكم الشرعي أو نائبه بئمن المثل أو أكثر، ويجب وجود راعب في الزيادة، وعليه أن يشتري بئمن ما باعه عقارا كاملا، أو مخزون عقار وسقفه مكان فإن لم يكن ذلك عاد ملكا للموقوف عليه على الراجح بشرح كنز الدقائق، وبناء على ذلك أقر القاضي بجواز بيع الأنقاض والاستفادة من ثمن هذه الأنقاض^{٢٣} .

ويمكن من خلال ظاهرة بيع الأنقاض التأكيد على رؤية المعمار التي تظهر في اهتمامه بترميم وتجديد تلك المنشآت وظيفيا إن كانت حالتها الإنشائية تسمح بذلك، أو إعادة استخدام أنقاضها في إنشاء مبانٍ أخرى.

دراسة حالة لترميم دار زينب خاتون خلال العصر العثماني:

تتميز هذه الدار عن غيرها من الدور السكنية أنها تجمع بين عمارة عصريين متتاليين وهما العصرين المملوكي والعثماني، وقد أجريت بالدار عدة ترميمات خلال العصر العثماني، وكان من أهمها الترميمات المؤرخة بعام ١٠٥١هـ، وفيما يلي عرض للترميمات التي تمت بالدار من خلال الوثائق المؤرخة في تلك الفترة:

- تجديد الجزء السفلي من الواجهة الرئيسية للدار.
- تجديد الجزء السفلي للجدران المحيطة بالحوش.
- ترميم أكتاف الكشك المطل على الزقاق والمدرسة العينية من أسفل إلى أعلى بالحجر الفص النحيت الأحمر الجبلي.
- تجديد ما اشتمل عليه هذا الكشك من الأبواب والشبابيك والأعتاب والكتيبات.
- تجديد السقف الشيش الرومي للكشك بالخشب النقي الشوحيات والألواح والزناز واللاطات^{٢٤}.
- تجديد فرش أرضية السدلة التي بالكشك بالبلاط وسقفها بالدهان.
- تجديد المقعد القبطي المتوصل إليه من السلم الذي بالحوش، وما اشتمل عليه من الأبواب والخزائن الخشبية والسقف الشيش الرومي، وكذلك القمريات الزجاج والكرادي الخشبية.

- تجديد الرواق الذي يعلو المقعد الصغير، وما احتاج إليه هذا الرواق من الخزانات.
- تجديد جدران وسقف هذا الرواق بالخشب النقي والبلاط الكدان والدهان.

المقايسة التحضيرية "التمثيلية" لترميم دار زينب خاتون:

تعتبر وثائق الكشف مصدرا للتعرف على إجراءات مراحل الإنشاء التي تتم عند إحداث تعديلات معمارية بالدار لترميم وإعادة تجديد ما تهدم منها، وهذه الإجراءات تعرف بالمقايسة التحضيرية أو التمثيلية، وقد وردت بالوثائق المؤرخة بعام ١٠٥١هـ كما يلي:

- تثمين مواد البناء التي يحتاج إليها طوائف المعمار في الإنشاء وضروة تحضيرها وهي الطوب الآجر، والأحجار الجبلية والدبش للجران، والجير والجبس والرماد والبلاط والطين، والدساتر والأغلق والدباليق "الحبال"، والأخشاب بأنواعها المختلفة، وأخشاب الشد، وكذلك المسامير بأنواعها وغير ذلك من لوازم البناء.
- تخلية مجارير الصرف وتفريغها وهو ما أطلقت عليه الوثيقة "نرح قلتات"، وورد ببعض الوثائق الأخرى "مسح قلتات"، وكذلك نقل الأتربة التي تنتج إثر الهدم إلى الكيمان.
- تكلفة مصاريف المهندسين أرباب الخبرة المعمارية الذين قاموا بالكشف على الدار.
- دفع أجرة طوائف البناء وهم الفعالين والبنائين والنجارين والنشارين والخراطين والمبلطين والمبيضين.

الرؤية الإنشائية المتبعة لترميم دار زينب خاتون في ضوء الوثائق:
يتضح من خلال الوثائق المؤرخة بعام ١٠٥١هـ أن المهندسين اتخذوا الأبعاد الإنشائية السليمة في ترميم دار وقف زينب خاتون، وقد بدأت هذه الإجراءات بتوفير مواد إنشاء تضمن متانة البناء، وكذلك استكمال العناصر المعمارية المندثرة من نفس نوع مادة البناء الأصلية، كالأحجار والأخشاب والزجاج، وهذا يضمن توحيد عناصر الإنشاء الأصلية مع العناصر الجديدة المضافة في وقت لاحق مما يحقق التكامل المعماري بين تلك العناصر.

أما بالنسبة للأبعاد الإنشائية التي أشارت إليها الوثائق فتظهر في ترميم الأجزاء السفلية من الجدران الخارجية والجدران المحيطة بالحوش، وهذا يدل على أهمية هذا الترميم حيث إن هذه الأجزاء هي الأكثر عرضة لعوامل التخريب كالضغط وعوامل الرطوبة، واهتمام المهندسين بترميم الأساسات والأجزاء السفلية يضمن متانة الترميمات بباقي الأجزاء العلوية.

كما أشارت الوثائق أن ترميم أكتاف الكشك كان بالحجر الفص، كما أن ترميم تلك الأكتاف كان من أسفل إلى أعلى، وهذا يعكس رؤية المهندسين في اتباع الأساليب السليمة في الترميم.

يعتبر التوافق المعماري في استخدام مواد بناء مناسبة لاستكمال وتجديد الأجزاء المتهدمة من أهم الأبعاد الإنشائية التي حرص المهندسون على تطبيقها، وهذا يظهر في تغطية المقاعد والأروقة بأسقف من الخشب النقي المدهون لتتلاءم مع وظيفتها، وتغطية الوحدات الخدمية كالطابق وغيرها

بأسقف غشيمة من الأفلاق والجريد توافقا مع طبيعة هذه الوحدات الوظيفية في كثرة الأعمال، وقوة تلك الأسقف في تحمل الأثقال.

مدة ترميم الدار في ضوء الوثائق:

يلحظ الباحث أن تداول ملكية الدور السكنية وانتقالها بين أيدي الملاك كان من أهم الدوافع المؤدية إلى إحداث ترميمات معمارية بالدار تضمن استمرارية منفعتها لجهة الوقف، حيث رصدت إحدى الوثائق أن الكفوي - مالك الدار - قام بترميمات متفاوتة زمنيا بتلك الدار، حيث قام بترميم وتجديد الدار عند بداية تأجيرها في عام ١٠١٩هـ حتى تكون صالحة للسكن، ولطول فترة تأجير الدار تطلب ذلك قيام الكفوي بتجديدات أخرى بالدار في عام ١٠٥١هـ^٢، وهي التجديدات التي رصدتها وثائق الدار التي تحمل هذا التاريخ.

ومن جهة أخرى يمكن اعتبار تلك المدة دليل على علاقة العمارة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية حيث ترتبط أعمال الإنشاء والقدرة على سرعة الانتهاء منها بمدى إمكانيات صاحب الدار في تحمل هذه التكاليف، كما أن هناك إضافات معمارية تفرضها المتطلبات الاجتماعية الجديدة لصاحب الدار.

بيان مصارف الترميم في ضوء وثيقة الكشف:

قام فريق الكشف بمراجعة ما تم صرفه مستأجر الدار (الكفوي) في ضوء ما تم تنفيذه، حيث كان لا يتم التصديق على ما تم صرفه إلا بعد هذا الكشف، وهنا تتضح أهمية وثائق الكشف في هذا الخصوص، وقد رصدت وثيقة الكشف أن ترميم تلك الدار تم على مرحلتين، وفيما يلي بيان مصارف الترميم بكل مرحلة:

مصارف المرحلة الأولى	القيمة المالية
----------------------	----------------

٦٠ ألف نصف	مصارف الترميم بالمرحلة الأولى من الترميم
١٥ ألف نصف	مقدار التبرع الشرعي لجهة الوقف من مصاريف المرحلة الأولى
٤٥ ألف نصف	مقدار استحقاق الكفوي على جهة الوقف من المرحلة الأولى

القيمة المالية	بيان مصارف الترميم بالمرحلة الثانية
٤٠ ألف نصف فضة سلطانية جديدة	مصارف الترميمات
٨٥ ألف نصف	مقدار استحقاق الكفوي على جهة الوقف من المرحلتين
٥٠ ألف نصف	قيمة الخلو والانتفاع بالدار من قيمة الدين على جهة الوقف
٣٥ ألف نصف	مقدار استحقاق الكفوي من قيمة دينه على جهة الوقف

يتضح من خلال الجدول السابق أن ترميم هذه الدار تم على مرحلتين؛ المرحلة الأولى تمثل التجديدات التي قام بها الكفوي عند سكنه بالدار في مستهل عام ١٠١٨هـ، حيث ذكرت وثيقة الكشف أن ناظر الوقف صدق على صحة ما صرفه الكفوي في ترميم الدار قبل ذلك، وقدره ٦٠ ألف نصف، وقد تم إثبات ذلك بحجة موقعة من القاضي محمد أفندي يحيى القاضي العساكر بمصر، وهذه الحجة مؤرخة في ٢٣ محرم ١٠١٨هـ^{٢٦}.

أما المرحلة الثانية من الترميم كانت في عام ١٠٥١هـ، وهي تتمثل في الإضافات المعمارية وأعمال التجديد التي حصرتها الوثيقة المؤرخة بعام

١٠٥١هـ، وهذا ما أورده الوثيقة عندما ذكرت " أن قيمة ما عمره ورممه محمد الكفوي مبلغا قدره من الفضة الجديدة السلطانية أربعون ألف نصف"٢٧، وهذا يؤكد على علاقة استخدام الدار للسكن وضرورة عمارتها وترميمها، وارتباط ذلك بتداول ملكية الانتفاع بالدور السكنية.

تقييم ترميمات لجنة حفظ الآثار ومشروعات الترميم لدار زينب خاتون في ضوء الوثائق: شكل (١، ٢)

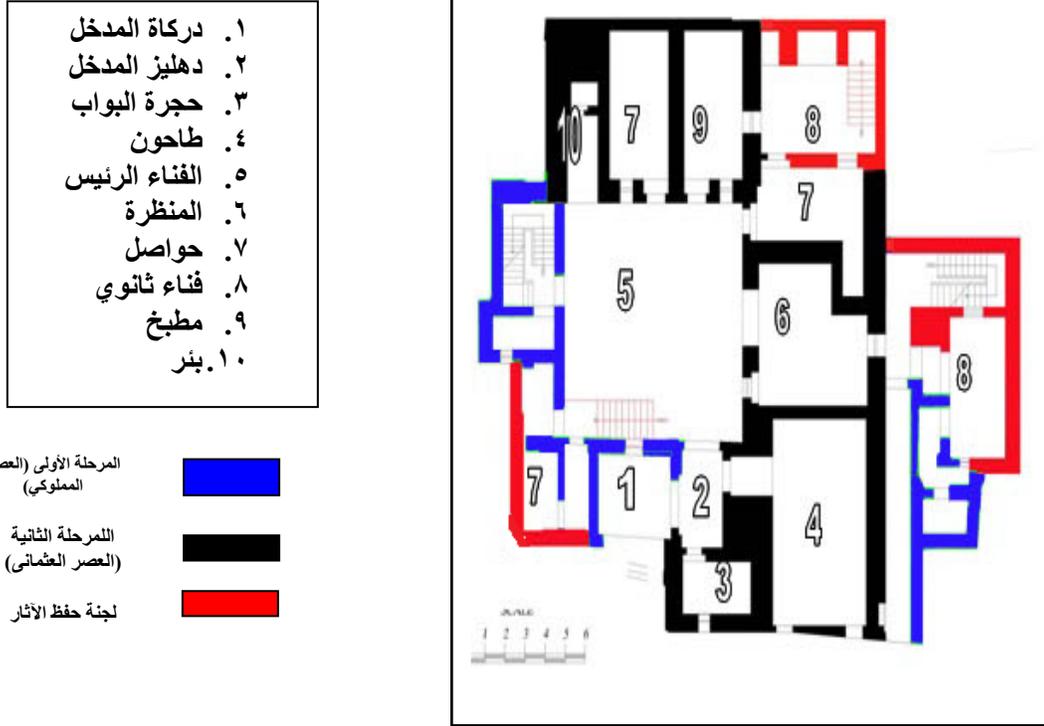
قامت لجنة حفظ الآثار بترميم دار زينب خاتون في محاولة للحفاظ المعماري على الوحدات الباقية من هذه الدار، ثم استكملت مشروعات الترميم دورها في الحفاظ على ما تبقى من وحدات معمارية ذات حالة إنشائية تستدعي المحافظة عليها، ولكن يتبين أن هذه المشروعات لم تتوصل إلى الصورة الأصلية التي كانت عليها الدار، مما اعترها بعض الأخطاء في تعديل بعض الوحدات والعناصر المعمارية على غير ما كانت في الأصل، وقد أفادت الوثائق التي تؤرخ بعام ١٠٥٢هـ في الوقوف على أصل تلك الوحدات.

فبالنسبة للمدخل والدركاة فيلاحظ ارتفاع أرضية الشارع الحالية عن مستوى أرضية الدار، ولكن لم تنطرق اللجنة إلى أن الموضع الحالي للمدخل والدركاة كان يشغله القاعة الحبيس، والموضع الأصلي للمدخل هو الحاصل الواقع حاليا على يمين الداخل من الدركاة الحالية، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه الوثيقة أن الدخول كان يتم من الباب ثم الدركاة ومنها مباشرة إلى الحوش، ولو افترض أن المدخل الحالي هو الأصلي لكانت الوثيقة أشارت إلى وجود باب استثناء ما بين الدركاة والدھليز الموصل للحوش.

كما أشارت الوثائق إلى وجود القاعة الحبيس أسفل المقعد القبطي والتي كان يتوصل إليها من باب على يسرة الداخل إلى حوش الدار، ثم صارت تلك القاعة حاصلًا يعلوه المقعد، وهذا يؤكد بدوره أن امتداد سلم المقعد بوضعه الحالي يتنافى مع إمكانية الدخول لتلك القاعة الحبيس، ولهذا فإن تعديل لجنة حفظ الآثار لامتداد هذا السلم بتلك الوضعية الحالية جاء مغايرًا للامتداد الصحيح للسلم الذي كان في الأصل يمتد من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي بمواجهة الباب المؤدي إلى المقعد.

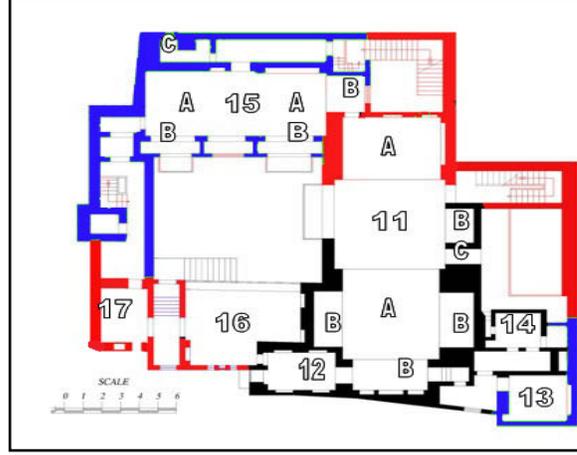
أما بالنسبة للقاعة المملوكية فقد تعرضت لعدد من التعديلات على يد لجنة حفظ الآثار، وقد أفقدتها تلك التعديلات صفة المحورية التي كانت تتميز بها قاعات العصر المملوكي، فقامت اللجنة بإزالة السلم الذي كان بالحوش ومن ثم سد الباب الأصلي الذي كان يتوصل منه إلى القاعة^{٢٨} ثم سد الباب الثاني الذي بالدورقاعة الذي كان يتوصل منه إلى التقيسي، ثم استعاضت اللجنة عن البابين والسدلة بإضافة الروشن الكبير المطل على حوش الدار، والذي لا يتناسب حجمه خارجيًا مع مساحة الحوش مقارنة برواشن القاعة العثمانية، أما داخليًا فلا يتناسب مع الوضع القديم للقاعة مع وجود بابين حول تلك المرتبة التي يتقدمها الروشن، والصحيح أن هذه المرتبة كان من المفترض أن تكون سدلة بنفس مقاسات السدلة المواجهة لها، ثم أزيلت اللجنة تلك المنافع التي كان يتوصل إليها من الباب الثالث بالدورقاعة واستعوض عنها بسلم يتوصل منه حاليًا للقاعة وقامت اللجنة بترميم الإيوان الصغير بتلك القاعة دون مراعاة الالتزام بمستوى أرضية الإيوان، وأضافت اللجنة شباكين من الخرط بمواجهة الداخل إلى ذلك الإيوان وهي تطل حاليًا على الفسحة التي

بها السلم الموصل للقاعة العثمانية، وهذا يتنافى مع الوضع الأصلي للقاعة حيث أن ذلك الإيوان كان يطل على تلك الفسحة بثلاثة شبابيك، وكذلك الكراي السابلة التي لا تتماشي مع النسق الأصلي للقاعة، وكذلك سقف الإيوان، وكان على اللجنة في حالة غياب الأصل المعماري الذي تستند إليه في حالة الترميم أن تقوم بالمحاكاة المعمارية مع الإيوان الكبير الأصلي.



شكل (١) يوضح المسقط الأفقي الحالي للدور الأرضي لدار زينب خاتون مبين عليه المراحل المعمارية، عمل الباحث.

- ١١- القاعة المملوكية
- ١٢- مبيت المقعد
- ١٣- الطبقة
- ١٤- الحمام
- ١٥- القاعة العثمانية
- ١٦- المقعد
- ١٧- طبقة



شكل (٢) يوضح المسقط الأفقي الحالي للدور الأول لدار زينب خاتون مبين عليه المراحل المعمارية، عمل الباحث.

نتائج البحث:

- ١- تبين من خلال الدراسة وجود بعد إداري منظم متبع في ترميم الدور السكنية خلال العصر العثماني.
- ٢- كشفت الدراسة عن أهمية المقاييسات ومحاضر الكشف في التعرف على الآثار الإسلامية عامة، وعلى الدور السكنية خاصة، مما يتيح طرح جديد لدراسة مثل هذه الآثار.
- ٣- تتيح مثل هذه الدراسة الفرصة سانحة لترميم الدور السكنية على أسس علمية سليمة، وذلك من خلال تقديم حقائق تاريخية ومعمارية تساعد

(١٢٣)



في ترميم الدور السكنية بشكل علمي دقيق يعالج ما حدث وما زال يحدث حاليا في مشروعات ترميم هذه الدور.

هوامش البحث:

- ١- دار الوثائق القومية: حجج الأمراء والسلاطين، فيلم ١٣، محافظة ٥، حجة رقم ٣٤٣، بتاريخ ٢٥ محرم ١٠٠٠هـ، ص ١.
- ٢- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ٤٠، كود أرشيفي ٠٠٠٠٦٥ - ١٠٠١، وثيقة ١٢١٣، بتاريخ ١٣ محرم ٩٨٧هـ، ص ٢٠١.
- ٣- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ١٠٦، كود أرشيفي ٠٠٠٢٠٩ - ١٠٠١، وثيقة ١، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٠٣٤هـ، ص ٥، سطور ١٨ - ٢٠.
- ٤- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ١٧٥، وثيقة ٦٣٦، بتاريخ ٢٣ محرم ١٠٩٨هـ، ص ٢١٠.
- ٥- تزخر المحاكم الشرعية بعدد من وثائق الكشف سواء الكشف على المنشآت الدينية وهي الغالب الأعم من هذه النوعية من الوثائق، وذلك لدور الوقف في الحفاظ على تلك المنشآت الدينية من الهدم والإندثار، كما وجدت وثائق كشف المنشآت السكنية وخاصة الدور السكنية، والتي منها تلك الوثيقة موضوع البحث، كما وجدت وثائق الكشف على المنشآت التجارية كالوكالات والحوانيت، دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ٤٠، كود أرشيفي ٠٠٠٠٦٥ - ١٠٠١، وثيقة ١٢١٣، بتاريخ ١٣ محرم ٩٨٧هـ، ص ٢٠١، سجل ١٢٨، كود أرشيفي ٠٠٠٢٥٦ - ١٠٠١، وثيقة ١٤٨٧، بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٠٦٠هـ، ص ٣٧٥، سجل ٢٥٢، وثيقة ٩٩٤، بتاريخ ٩ شوال ١١٦٥هـ، ص ٦٦٠.

- ٦- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ١٥، كود أرشيفي ١٥٠٠٠١٥ -
١٠٠١، وثيقة ٧٩، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ٩٦١هـ، ص ١٣، وثيقة ٨٥، بتاريخ ١٧
ذي الحجة ٩٦١هـ، ص ١٤، وثيقة ١٢٢، ١٩ ذي الحجة ٩٦١هـ، ص ٢١.
- ٧- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ١٦، وثيقة ٢٠٦، بتاريخ ١٨ صفر
٩٦٢هـ، ص ١٢١، سجل ١٧٩، ١٧٦ قديم، كود أرشيفي ٣٦١ - ١٠٠١،
وثيقة ٢٣٩، بتاريخ ١٧ صفر ١١٠٢هـ، ص ٦٤.
- ٨- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ٤٠، كود أرشيفي ١٠٠٠٠٦٥ -
١٠٠١، وثيقة ١٢١٣، بتاريخ ١٣ محرم ٩٨٧هـ، ص ٢٠١.
- ٩- دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ٩، كود أرشيفي ١٠٠٠٠٠٩ -
١٠٠١، وثيقة ١٣٩٤، بتاريخ ٧ جماد أول ٩٥٣هـ، ص ٣٦٤.
- ١٠- لعب المهندسون دورا مهما في الإنشاءات المختلفة في مصر منذ أقدم العصور،
راجع: محمود محمد السيد علي، أسرة الفرعاني ودورها في تطوير الهندسة المعمارية
في مصر الإسلامية " ٢١ - ٢٩٢هـ / ٦٤١ - ٩٠٥م، مجلة جيل العلوم الإنسانية
والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد ٢٥، نوفمبر ٢٠١٦، ص ١١:
٢٥.
- ١١- أشارت وثائق الكشف إلى كثير من هؤلاء المهندسين، ومنهم المعلم على محمد
محمد الشهير بابن تيبك، والمعلم حسن بن خطاب بن عمر الشهير بالتوكاني، ومحمد
زهيد بن على البرلسي، والمعلم عبد القادر شهاب الدين بن إبراهيم وشقيقه المعلم
صلاح الدين، والمعلم جعفر بن عبد القادر بن ناصر لبيب القليوبي، وإبراهيم بن سليمان
بن عبد الله الشهير بالمحلاوي، سليمان بن محمد البجع، بيبي بن عبد الواحد، أحمد
يحيى الطولوني، عبد الرحمن بن عبد الباقي، محمد حجازي الطويل، شحادة بن أبي
النصر، أحمد بن علي، السيد إبراهيم سالم، الحاج شرابي بن سليم الجعفري، عبد
الرحمن بن سليمان، إسماعيل بن عبد الرسول، الحاج مصطفى ابن عبد القادر، جاد
الله بن غنام، دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ٢٧، ٢٩ قديم، كود

- ١٠٩٨هـ، ص ٦، وثيقة ١٠١٢، ١٠١٣، بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٠٩٨هـ، ص ٣٣٦،
ص ٣٣٧.
- 22 - دار الوثائق القومية: محكمة قوصون، سجل ٤٠، ٢٧٨ قديم، وثيقة ١٢٦١، بتاريخ
غاية شهر صفر ١٠٨٧هـ، ص ٣٤٢.
- 23 - دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ٣٧٨، كود أرشيفي ٠٠٠٨١٩ -
١٠٠١، وثيقة ١١٦٠، بتاريخ ١٠ شهر رمضان ١٢٣٨هـ، ص ٤٣٧.
- ٢٤ - دار الوثائق القومية: سجل ١٧٦، ١٧٣ قديم، كود أرشيفي ٠٠٠٣٥٨ - ١٠٠١،
وثيقة ٦٤٤، بتاريخ ١٥ صفر ١٠٩٩هـ، ص ٢٣٠.
- ٢٥ - دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، سجل ١٢٢، وثيقة رقم ١٦٢٨، بتاريخ ٥
محرم ١٠٥٢هـ، ص ٢٨٧ - ص ٢٨٨.
- ٢٦ - نفس الوثيقة، ص ٢٨٧، سطر ٢٣.
٢٧. نفس الوثيقة، ص ٢٨٧، سطر ٢٣.
٢٨. ورد بوثيقة الدار المؤرخة بعام ١٢٥١هـ بسطر رقم ١٣ "أن باب القاعة الأصلي يتوصل
منه إلى سلم موصل لقصر كامل المنافع والحقوق"، ويقصد بذلك القصر الذي كان يعلو
المقعد القبطي، وهذا النص يؤكد أمرين؛ أولهما إثبات وجود الباب الأصلي للقاعة من
جهة الحوش، ثانيهما إثبات وجود سلم كان يتوصل إليه من داخل القاعة وكان يصعد
من عليه إلى تقيسي ثم كان يتوصل منه إلى القصر أعلى المقعد، وهذا يثبت خطأ
توجهات مشروعات الترميم في ترميم القاعة، وزارة الأوقاف، ١٩٦ / أوقاف، ٢٢ رمضان
١٢٥١هـ، سطر ١٣.